

تقرير رئيس مجلس الإدارة للربع الأول من عام ٢٠٢١

المساهمون الأفاضل،

بالنيابة عن أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع، يسعدني أن أعلن عن نتائج الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١ م.

اقتصاد السلطنة

وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، تحسنت مؤشرات السلامة المالية للسلطنة إذ بلغت نسبة تغطية السيولة لدى البنوك حوالي ٢٠٠ بالمائة بنهاية ديسمبر ٢٠٢٠ م. وفي إطار تحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠، استهلكت السلطنة عام ٢٠٢١ م بمواصلة الدفع بعجلة التنويع الاقتصادي بهدف زيادة الاستثمار في قطاعات الخدمات المالية، والسياحة، وأنشطة الموانئ.

ولتحفيز الاقتصاد الوطني على السلطنة المحافظة على بيئة أعمال تنافسية وملائمة مما ينمي الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإيجاد الوظائف والبنى الأساسية، وخفض العجز المالي ومستوى الدين العام. وببدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة في ١٦ أبريل ٢٠٢١ التحقت السلطنة بالدول المائة وخمسين (١٥٠) التي تفرض هذه الضريبة. ومن المتوقع أن تزداد هذه الضريبة خزينة السلطنة بمصدر دخل إضافي، ومن الممكن أن تولد ضريبة الدخل، وضريبة القيمة المضافة المفروضة بنسبة خمسة بالمائة (٥%) ما يقرب من ٢ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي للإيرادات الإضافية غير النفطية. وتتضمن الإجراءات الأخرى تخفيض الإنفاق على الأجور وغيرها من المصروفات بنسبة ١٠ بالمائة. ونتيجة لذلك أشارت توقعات صندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي غير النفطي للسلطنة سيحقق نمواً بنسبة ١,٥ بالمائة خلال هذا العام، ويمكن أن يتحسن ليبلغ ٤ بالمائة بحلول عام ٢٠٢٦ م في حال استمرار التنفيذ الناجح للإجراءات والتدابير المالية.

الأداء المالي – بداية جيدة عام ٢٠٢١ م

نظراً للوضع الاقتصادي غير المسبوق بسبب الجائحة، دخلنا عام ٢٠٢١ م بموازنة عمومية تنعم بوفرة في رأس المال والسيولة المالية، وبعد هذا تجسيدا لنهج أعمالنا الحثيف والمرن في إدارة المخاطر، والاستثمار الكبير في المجال الرقمي، والاستثمار عموماً، وهو كذلك دليل على إخلاص موظفينا في خدمة عملائنا ومجتمعنا. وفيما يتعافى اقتصاد السلطنة فإننا سنواصل الاستثمار بحصافة وحذر لتحقيق النمو على المدى البعيد، وإيجاد قيمة مستدامة لمساهمينا.

انخفض صافي الدخل من الفوائد بنسبة ١,١ بالمائة في الربع الأول من عام ٢٠٢١ م مقارنة بنفس المدة من العام الماضي وذلك نظراً لضغط الهامش. وحقت إيرادات الرسوم ارتفاعاً بنسبة ٧,٥ بالمائة مقارنة بنفس المدة من العام الماضي بفضل أدائنا المتميز في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ م.

وبلغ إجمالي المصروفات للربع الأول من هذا العام ١٦,١ مليون ريال عماني، بارتفاع نسبته ٣,٤ بالمائة مقارنة بنفس المدة من العام الماضي. وتعكس هذه الزيادة توجه البنك المستمر في الاستثمار في الموارد والمجالات الرقمية.

وجاءت مخصصات القروض للربع الأول من هذا العام ٦,٩ مليون ريال عماني مقارنة بـ ٣,٦ مليون ريال عماني لنفس المدة من العام الماضي، ويعبر هذا عن الظروف الاقتصادية بصورة أوسع، ويعكس تأثير قرار تأجيل أقساط القروض الذي أقره البنك المركزي.

ونتيجة لما سبق سجل البنك في الربع الأول من عام ٢٠٢١ م صافي أرباح ٦,٩ مليون ريال عماني مقارنة بـ ٩,٨ مليون ريال عماني لنفس المدة من عام ٢٠٢٠ م، بانخفاض قدره ٢٩,٥ بالمائة.

ولغاية ٣١ مارس ٢٠٢١ م، بلغ إجمالي القروض والسلفيات ٣,٠٧ مليار ريال عماني بزيادة بنسبة ٢,٩ بالمائة مقارنة بالعام الماضي. وسجلت ودائع العملاء ٢,٦ مليار ريال عماني، وبذلك يواصل البنك المحافظة على معدل ملائم في الودائع المختلطة منخفضة التكلفة.

واستقر رأس المال من الطبقة ١ عند ١١,٩ بالمائة وإجمالي رأس المال عند ١٦,١ بالمائة وهي نسبة كافية في ضوء الظروف الاقتصادية.

توجه رقمي

إنه من دواعي فخري أن أقول أن التوجه الرقمي متأصل في ثقافة البنك الوطني العماني، ونؤكد على مواصلة سعينا لإيجاد تجربة مصرفية رقمية أكثر ذكاءً وعمقاً، وموائمة بصورة أكبر لاحتياجات عملائنا المختلفة.

في الربع الأول من عام ٢٠٢١ م بلغ إجمالي المسجلين في تطبيق الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال ١١٠,٤٠١ مسجلاً، وشهدت المعاملات الإلكترونية ارتفاعاً سريعاً فبلغت ٧٩٦,٩٣١ معاملة مقارنة بـ ٧٥٣,١٧٤ معاملة في الربع الأخير من عام ٢٠٢٠ م. إضافة إلى ذلك – وكما نعلم جميعاً – أصبح عملاؤنا يتوقعون الحصول على تجربة مصرفية سلسلة ومترابطة ومريحة في كل مرحلة من مراحل تجربتهم، وفي كل قناة من قنواتنا المصرفية. وفي ضوء ذلك، عملنا على تحسين تجربة استخدام بطاقات 'بدل' مسبقة الدفع عبر إطلاق تطبيق على الهاتف النقال مخصص للعملاء الذين لا يملكون حساباً في البنك الوطني العماني بالإضافة إلى جهازين للخدمة الذاتية لتعزيز راحة العملاء وتسهيل إمكانية الوصول إلى الخدمة. وفي خطوة لدعم الجهود الرقمية انضم ٦٥٢ عميلاً جديداً إلى الخدمة المصرفية للشركات عبر الإنترنت خلال الربع الأول من العام، وبهذا يكون إجمالي العملاء المنضمين إلى الخدمة المصرفية للشركات عبر الإنترنت ٨٣٠٠ عميل وهو ما يتماشى مع العدد المستهدف البالغ ١٠٤٠ عميلاً بنهاية عام ٢٠٢١ م.

أبرز الإنجازات

إحدى الجوانب الأساسية التي ندرکها ونقدرها هي أن الجمع بين التقنية والقدرات يساعدنا في تحقيق تقدم مهم في خدمة العملاء، والكفاءة التشغيلية، والميزة التنافسية. وفي إنجاز رائع يتعلق بتنمية إمكانيات الكفاءات الوطنية،

اختير ثلاثة موظفين من البنك الوطني العماني للمشاركة في 'أعتماد' البرنامج الوطني للتطوير القيادي لتمكين الإدارات العمانية الوسطى والعليا.

وتحت شعار 'اجعل التوفير قرارك الأهم'، منحنا جوائز نقدية قيمتها ٢٩٠,٠٠٠ ريال عماني لعدد من الفائزين في سحبات الكنز وذلك ضمن المبلغ المستهدف البالغ ٣,٢٥١ مليون ريال عماني خلال العام بإجمالي ١,٢٠٠ عميل مستفيد من هذا الحافز الإضافي في مواردهم المالية.

كذلك كان البنك الوطني العماني أحد المديرين الرئيسيين المشتركين في المعاملة التي طرحت خلالها الشركة العمانية لنقل الكهرباء سندات في الأسواق الدولية قيمتها ٦٠٠ مليون دولار أمريكي مدتها ١٠ سنوات بفائدة قدرها ٥,٨ بالمائة. وتمكنت هذه السندات من جذب طلبات استثمار قوية بقيمة تفوق ٤ مليار دولار أمريكي.

وأدت الخدمات المصرفية للشركات دوراً حيوياً في تقديم التسهيلات المالية لمشروعات ذات أهمية اقتصادية تتضمن تسهيلات بقيمة ٣٣ مليون ريال عماني لمشروع سياحي متكامل في منطقة رأس الحد، ومشروع كبير مدعوم من شركة تنمية نفط عمان. هذا علاوة على مشاركتنا في عملية الاقتراض متوسطة الأجل التي أجرتها حكومة السلطنة.

وفي أبريل ٢٠٢١م أكمل البنك الوطني العماني بنجاح إصدار إصدار سندات رأس مال إضافية من الطبقة ١ بقيمة ٣٠٠ مليون دولار أمريكي المتوافقة مع بازل ٣، وهي مدرجة في يورونكست دبلن. وفي ١٥ أبريل ٢٠٢١م أعلن البنك عن نيته استرداد ٣٠٠ مليون دولار أمريكي لسندات رأس المال الدائمة من الطبقة ١ في ١٨ مايو ٢٠٢١، وكان البنك قد أصدر هذه السندات في عام ٢٠١٥م.

جوائز وتكريمات

فخرون بتقديمنا وأدائنا، وسنواصل تطوير إستراتيجيتنا، والاستثمار السليم، وخدمة عملائنا ومجتمعنا فيما نخوض هذه الأوقات الصعبة. ويستمر هذا النهج الذي نحرص على اتباعه في حصد إشادات كبيرة ومهمة من المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية. فحصل البنك على جائزة 'أفضل تطبيق مصرفي عبر الهاتف النقال في عُمان لعام ٢٠٢١' من مجلة إنترناشنال بزنس، وهذه هي المرة الثالثة على التوالي التي يحصد فيها البنك هذه الجائزة من المجلة التي تسعى إلى تكريم أبرز الشركات والمؤسسات المالية والمصرفية نظير منجزاتها في عددٍ من المجالات. وفي إنجاز مهم آخر اختير مُزن ضمن قائمة أفضل البنوك الإسلامية في عُمان لعام ٢٠٢٠م من مجلة أخبار التمويل الإسلامي.

نظرة مستقبلية للقطاع المصرفي بالسلطنة في عام ٢٠٢١: زخم متواصل

توقع صندوق النقد الدولي في تقريره حول التوقعات الاقتصادية العالمية في يناير ٢٠٢١م أن اقتصاد السلطنة سيحقق نمواً قدره ٧,٩ بالمائة في عام ٢٠٢٢م. وهذه النسبة تضع السلطنة في مقدمة دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بمعدلات النمو المحتملة. ويتوافق هذا التوقع مع الجهود الوطنية المستمرة لتحقيق أهداف رؤية عمان ٢٠٤٠ التي تهدف إلى تحقيق توسع اقتصادي مستدام، وتنمية اجتماعية

بالإضافة إلى إحراز تقدم في الخطط التنموية الحالية. وفي ضوء ذلك تسعى موازنة السلطنة لعام ٢٠٢١م إلى زيادة الإيرادات غير النفطية، وتخفيض المصروفات لتحقيق الاستدامة المالية وتمكين الاقتصاد الوطني من مواصلة تحقيق معدلات النمو المستهدفة.

نظرة مستقبلية للبنك الوطني العماني لعام ٢٠٢١م: نظرة متفائلة

كان عام ٢٠٢٠م عاماً صعباً ومتقلباً نتيجة للجائحة، ورغم ذلك واصل البنك الوطني العماني تلبية الاحتياجات المتغيرة والمستجدة لعملائه خلال هذه المدة الحافلة بالتحديات، وفيما نطوي صفحة ٢٠٢٠م ونتطلع إلى ٢٠٢١م نؤمن أن الاقتصاد الوطني بزخمه الإيجابي في طريقه إلى التعافي.

التحول الرقمي كان التوجه السائد للسوق في عام ٢٠٢٠م إذ تعلّم العملاء وتعلمت الشركات والمجتمعات كيفية التعايش والتكيف في عالم يسوده نمط حياة يعتمد على الإنترنت. ورغم ذلك لقد بدأنا للتو ملاحظة الوسائل التي ستؤثر فيها التقنية على الإنتاج والاستهلاك المستقبلي. ويواصل البنك الوطني العماني التزامه في تسريع وتيرة التحول الرقمي فيما نواصل ابتكار منتجات وخدمات جديدة. ونؤكد كذلك على مواصلة التزامنا بتنفيذ إستراتيجيتنا المتينة مع إعطاء الأولوية للربحية ولاستقرار طويل الأجل لا المكاسب قصيرة الأجل.

رسالة شكر وتقدير

بالنيابة عن أعضاء مجلس إدارة البنك، أود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لعملائنا ومساهميننا الكرام على دعمهم المستمر لنا. كما نشكر فريق الإدارة العليا بالبنك وجميع الموظفين على دعمهم المثمر وجهودهم الدؤوبة التي يبذلونها في تنفيذ إستراتيجية البنك وفي تحقيق أهدافه.

ونعبر عن تقديرنا للجهات التنظيمية والبنك المركزي العُماني، والبنك المركزي بالإمارات العربية المتحدة، والهيئة العامة لسوق المال على دعمهم وتوجيهاتهم المثمرة والمستمرة من أجل تطوير القطاع المالي بالسلطنة عموماً والقطاع المصرفي على وجه الخصوص.

وقبل كل شيء، نرفع أسمى آيات الشكر والامتنان لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه – على قيادته الملهمة الرشيدة ورؤيته الثاقبة التي تحت مظلتها تتقدم السلطنة في خطى واثقة وثابتة نحو نهضة متجددة ونمو اقتصادي واجتماعي مستدام.

دمتم سالمين.

أمل بنت سهيل بهوان
رئيس مجلس الإدارة